الأمم المتحدة

A/62/317

الجمعية العامة

Distr.: General
4 September 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٧٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام**

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٥٨/٦١، استعراضا عاما للعمل الذي اضطلع به المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، وأهم التطورات في عملياته من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٧. ويقدم وصفا للتغيرات التي شهدها المركز، بما فيها التغيير في القيادة والتوجه الاستراتيجي، ويوفر تفاصيل بشأن الأنشطة المنفّذة في مجالات بناء القدرات لدى حكومات المنطقة، وأنشطة التعاون التقني وتقديم المشورة، والديمقراطية ودعم السلام، والإعلام ونشر الوثائق، فضلا عن إقامة شراكات أكثر إبداعا مع الحكومات والمنظمات دون الإقليمية والبعثات الدبلوماسية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة.

* A/62/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير لكفالة تضمينه أحدث المعلومات.

270907 270907 07-49569 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٤	٣
ثانيا – بيئة حقوق الإنسان دون الإقليمية والتوسع في دور المركز	٥-١٣	٣
ثالثا – الأنشطة المنفذة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٧	١٤-٤٧	٦
ألف – استراتيجية المركز الجديدة	١٤-١٩	٦
بـاء – أنشطة حقوق الإنسان	٢٠-٢٧	٨
جيم – الأنشطة المتعلقة بالديمقراطية وسيادة القانون	٢٨-٣٤	١١
دال – الخدمات الاستشارية والتعاون التقني	٣٥-٣٩	١٣
هاء – عمل المركز في مجال تعزيز السلم والأمن في وسط أفريقيا	٤٠-٤٢	١٥
واو – برنامج التدريب الداخلي	٤٣-٤٤	١٥
زاي – المعلومات والوثائق	٤٥-٤٧	١٦
رابعا – إقامة الشراكات	٤٨-٥٩	١٧
ألف – التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	٤٨-٤٩	١٧
بـاء – التعاون مع السلك الدبلوماسي والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني	٥٠-٥٣	١٨
جيم – التعاون مع وكالات الأمم المتحدة	٥٤-٥٩	١٩
خامسا – الاستنتاجات والتوصيات	٦٠-٦٣	٢٠

أولا – مقدمة

١ – أنشئ مركز حقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا في عام ٢٠٠١ عملا بقرار الجمعية العامة ٥٤/٥٥ ألف المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بناء على طلب الدول الأعضاء المنتمية إلى عضوية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ويعمل المركز تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٢ – وتتمثل مهمة المركز في المساعدة على تعزيز القدرات في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وتقديم الدعم لإنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية علاوة على كفالة مساندة مؤسسات الديمقراطية، وتهيئة ثقافة ديمقراطية وفرض سيادة القانون في المنطقة الفرعية. ويسعى المركز أيضا إلى المساعدة على منع نشوب الصراعات وتعزيز السلم والتنمية المستدامين.

٣ – وأصبح المركز يعمل بكامل طاقته في آذار/مارس ٢٠٠١. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، افتتح مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان المركز رسميا. وقد دخل المركز عامه السادس من العمليات. وهو يتكون، في الوقت الحاضر، من ثلاثة موظفين فنيين، وهم: المدير، والمستشار الإقليمي المعني بالديمقراطية، والموظف المعني بحقوق الإنسان. ويعمل في المركز منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ خبير منتسب، بتمويل من هولندا. وعلاوة على ذلك، يضم المركز استشاريا معنيا بتنفيذ البرنامج بموجب مبادرة العمل رقم ٢. ويضم المركز أيضا ثلاثة موظفين محليين، منهم موظف توثيق.

٤ – وإلى جانب الدعم المقدم من الميزانية العادية، لا يزال المركز يستفيد من موارد خارجة عن الميزانية، وخاصة من خلال الصندوق الاستئماني الذي توفره حكومة فرنسا لمدة ثلاث سنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٦). وتقدم المفوضية مساعدة كاملة لكفالة نهوض المركز بمهام ولايته على أكمل وجه.

ثانيا – بيئة حقوق الإنسان دون الإقليمية والتوسع في دور المركز

٥ – لا تزال التحديات التي تواجهها حقوق الإنسان والديمقراطية ماثلة في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا. وبينما يوجد في بعض البلدان مجال أرحب لممارسة الحريات السياسية وسائر الحريات الأساسية، وتبدي الحكومات بوجه عام روحا من التسامح إزاء الأنشطة الرامية إلى توعية السكان بحقوقهم، توجد بلدان أخرى تفرض قيودا على هذه الحريات حيث تسيطر الحكومات على جميع قطاعات الأنشطة الوطنية ضاربة عرض الحائط بحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي ينادي بها الدستور وتنص عليها الصكوك الدولية.

٦ - وهناك بلدان في هذه المنطقة تشهد صراعات داخلية وخارجية بدرجات مختلفة من الحدة، واستغلت حكوماتها هذه الصراعات كمبرر لتقييد حقوق الإنسان. ورغم أن معظم دول المنطقة صدّقت على معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية، وتعهدت علانية بتنفيذها على الصعيد المحلي، فما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في معظم الحالات، ولم يسجل سوى تقدم متواضع في تحويل هذه الالتزامات الدولية فعليا إلى قانون محلي

٧ - وما زال التمييز يبعث على القلق الشديد في الإقليم. إذ تواجه الأقليات من قبيل أقزام الباكا التمييز في الحصول على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لا سيما من حيث التعليم والصحة والإسكان. واستغلال الموارد قضية هامة حيث تتشرد المجتمعات المحلية وتضطر إلى تعلم كيفية الحياة في بيئة مختلفة تماما. وما زالت التقارير تنقل أخبار التعذيب والاتجار بالأطفال والعبودية والاستغلال الجنسي في بعض بقاع المنطقة الفرعية. وعلى الرغم من أن جهودا كبرى تبذل تجاه معالجة هذه الانتهاكات، ما زال هناك الكثير الذي يجب القيام به. وتنكر بعض الحكومات وجود هذه الأمور، وتعيق بذلك جهود الإصلاح في هذه المجالات.

٨ - وفيما يتعلق بالإطار المؤسساتي، ظهر عدد من مؤسسات حقوق الإنسان بقيادة حكومية في بلدان كثيرة، وإن كان تأثيرها قد اختلف بين بلد وآخر. وبذلت معظم البلدان محاولات لتشكيل لجان وطنية لحقوق الإنسان بناء على المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، بينما أنشأت بلدان أخرى مؤسسات في إطار الآلية الحكومية (من قبيل الإدارات والوزارات) من أجل تحسين عملية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتناولت بعض هذه المؤسسات حالات وتوجهات بعينها تخص حقوق الإنسان، وقامت بدور فعال في تعزيز حقوق الإنسان. ولدى أغلبية هذه المؤسسات قدرات توعوية مكثفة يجري استخدامها كما يجب، لكنها تتفادى عموما فيما يبدو تناول الانتهاكات الحساسة أو البارزة.

٩ - وتجري الانتخابات دوريا في معظم بلدان منطقة وسط أفريقيا، والمساحة الديمقراطية آخذة، على ما يبدو، في التوسع بوجه عام، وإن كان من الواضح أنه يلزم القيام بالمزيد في هذا المجال. واعتمدت بعض البلدان، لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الديمقراطية الانتخابية وخاضت ما يمكن وصفه بالانتخابات الوطنية الجديرة بالثقة، بحسب شبكة دولية من مراقبي الانتخابات تشمل الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأجرت بلدان أخرى في المنطقة عمليات انتخابية رئي أنها أقل مصداقية. ومع ذلك، أعرب عدد من الحكومات عن حاجته إلى المساعدة التقنية في مجال الديمقراطية،

وأبدى استعداده لمراجعة قوانين الانتخاب والعمليات الديمقراطية لكفالة مشاركة أغلبية السكان. وقد أجرت بعض اللجان الانتخابية المعينة من قبل الدولة حملات توعية جماهيرية، وسمحت بمشاركة الجهات الفاعلة من المجتمع المدني وسائر الجهات الفاعلة غير الحكومية في هذه العمليات.

١٠ - ويوجد في بعض أجزاء المنطقة الفرعية مجتمع مدني مفعم بالحيوية، وقد ساعد هذا التطور في فتح المجال السياسي وشجع على الحوار البنّاء بشأن حقوق الإنسان. وفي بعض البلدان، تشارك جماعات حقوق الإنسان مشاركة فعالة في رصد حقوق الإنسان، وزيارة مرافق الاحتجاز، وتوثيق حالات معينة من المخالفات، ونشر التقارير الهادفة إلى توعية الحكومات بالحاجة إلى الارتقاء بمعايير حقوق الإنسان. ومع ذلك فرضت في بعض الأماكن، قيود على عمل نشطاء المجتمع المدني، بما في ذلك العاملين في ميدان حقوق الإنسان، بل وكانت هناك حالات اعتقال لشخصيات بارزة في مجال حقوق الإنسان. وفي بلدان أخرى، تلقّت منظمات المجتمع المدني تهديدات بإغلاقها. وفي الوقت ذاته، ما زالت وسائط الإعلام تفرض نفسها في المنطقة دون الإقليمية التي تعرّض فيها الصحفيون للمضايقة.

١١ - ويهدف عمل المركز بشأن هذه التحديات وغيرها في المنطقة دون الإقليمية إلى كفالة وجود نظام راسخ يعول عليه لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة، كالحكومات والمنظمات غير الحكومية، كما يهدف إلى تحسين المعرفة بمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية والآليات الدولية وتمكين المركز من معالجة قضايا حقوق الإنسان بشكل مباشر مع أصحاب المصلحة، وتحديد سبل التعاون مع الحكومات والشركاء الآخرين.

١٢ - وبعد رحيل المدير الأول للمركز في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ظل المركز لمدة عام كامل بدون رئاسة طويلة الأجل بسبب التأخر في عملية التعيين. وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، تولى مدير جديد مهام المركز، مستهلا وجهة جديدة بوضع واعتماد استراتيجية جديدة للمركز (انظر أدناه).

١٣ - وبدأ المركز أيضا، مع قدوم مستشار إقليمي للديمقراطية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، في تطبيق برنامجه الخاص بالديمقراطية. ولم يكن لدى المركز مثل هذا المستشار منذ عام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٧ ركّز برنامج الديمقراطية الجديد في المقام الأول على المساهمة في فتح المجال الديمقراطي في المنطقة دون الإقليمية وتوسيع نطاقه لدعم المبادرات الحكومية التي تستهدف زيادة مساءلة الإدارات الحكومية ومضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم.

ثالثا – الأنشطة المنفّذة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٧

ألف – استراتيجية المركز الجديدة

١٤ – بعد تغيير القيادة وما تلاها من مراجعة لأنشطة المركز في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، اعتمدت استراتيجية جديدة للمركز مدتها ثلاثة أعوام، تركِّز في المقام الأول على المجالات التي تقع ضمن الولاية الثنائية التي تشمل الديمقراطية وحقوق الإنسان وبإمكان المركز أن يتدخل فيها بأكبر قدر من الفعالية ضمن المنطقة. وقد وضعت أهداف الاستراتيجية الجديدة بحيث تتواءم مع الاستراتيجية الشاملة للمفوضية، الواردة في خطة عمل المفوضة السامية (A/59/2005/Add.3، المرفق) وخطتها للإدارة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وركّزت الوثيقة الاستراتيجية التي أفضت إلى هذه العملية تركيزا شديدا على ضرورة استناد التدخلات إلى النتائج بما يزيد في الوقت نفسه من ظهور المركز لدى دول منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، وكفالة ربط جميع أنشطة المركز بهدف استراتيجي شامل، وإشراك عناصر فاعلة غير حكومية على نحو مباشر في عمل المركز.

١٥ – وفي الجانب المتعلق بحقوق الإنسان من الاستراتيجية الجديدة، انصبّ التركيز على تعزيز أطر حقوق الإنسان الوطنية وبناء قدرات الوزارات التي لها ولاية في مجال حقوق الإنسان، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، والجهات الفاعلة الرئيسية، والجمهور عموما، ولا سيما في معالجة مسائل من قبيل الإفلات من العقاب والتمييز والفقر. وتدعو هذه الاستراتيجية إلى وضع برامج لحقوق الإنسان في مجالات مثل تعزيز قدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية فيما يتعلق بحقوق الإنسان؛ والارتقاء بقدرات الهيئات المنشأة بمعاهدات على إعداد التقارير من خلال التدريب؛ ورصد تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان المصدّق عليها وتقديم المشورة بشأن تنفيذها والدعوة إليها؛ وتقديم دعم أكثر دينامية إلى مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية؛ والمشاركة بصورة أكبر في برامج التثقيف والتدريب وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما ما صمم منها لحماية الفئات المهمشة في هذه المنطقة دون الإقليمية.

١٦ – وبالمثل، وضع الجانب المتعلق بالديمقراطية من الاستراتيجية الجديدة أهدافا حاسمة الأهمية أيضا. وتشمل البرامج التي استهدفها هذا الجزء من الولاية تقديم دعم مباشر للبرلمانات وإنشاء لجان برلمانية تركِّز على حقوق الإنسان؛ وتقديم الدعم للسلطة القضائية وللمؤسسات التي تكفل سيادة القانون في مختلف البلدان؛ وكفالة ترسيخ مبدأ اللجان الانتخابية الوطنية في دساتير مختلف الدول الأعضاء لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة؛ والعمل مباشرة مع منظمات المجتمع المدني الموثوقة ودعمها. وأضيفت إلى ملف الديمقراطية في المركز مسألتان

جديدتان لم تحظيا من قبل بالكثير من الاهتمام في أعمال المركز السابقة، وهما مكافحة الفساد والعدالة الانتقالية.

١٧ - وخلال الفترة المستعرضة، بحث المركز استراتيجيته الجديدة مع محاورين مختلفين من بينهم أعضاء حكومات ومنظمات من المجتمع المدني ومنظمات دون إقليمية وبعض أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وقد أيد جميع النظراء هذه الاستراتيجية بوجه عام وقبلوا بها كأساس لتدخل المركز مستقبلا في مجالات دعم حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة دون الإقليمية. ونوقشت الاستراتيجية أيضا في وسائط الإعلام وغيرها من المنتديات العامة. وما زال الشركاء والمحاورون على اختلافهم يؤكدون على ضرورة تسليط مزيد من الضوء على عمل المركز، مشيرين إلى أن المركز أنشئ لتنمية الوعي العام بحقوق الإنسان والمبادئ والممارسات الديمقراطية في بلدان وسط أفريقيا، بالتعاون على النحو الواجب مع شركائها ودعماً لتعزيز القدرات الوطنية في تلك البلدان.

١٨ - ومع ازدياد ظهور المركز بفضل أنشطته المختلفة وفقا لاستراتيجيته الجديدة، زادت طلبات المساعدة الموجهة إليه من الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة في المنطقة دون الإقليمية، وقد التمست هذه من المركز المشاركة في عدد لا يحصى من البرامج والأنشطة في مجالي حقوق الإنسان والديمقراطية وأن يكون شريكا في أعمالها. ولم تكد تمضي ستة أشهر على إطلاق هذه الاستراتيجية إلاّ وكان المركز قد تلقى ما يزيد على ٢٠٠ طلب من الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة في مجالي حقوق الإنسان والديمقراطية وبدأ يستقبل عددا كبيرا من الزوار المهتمين بمتابعة أنشطته. وأسهم تدشين موقع للمركز على الإنترنت أكثر وأكثر في تسليط مزيد من الضوء عليه (انظر أدناه). وزار موقع المركز على الإنترنت أكثر من ٣٠٠ ٥ شخص بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٧، أي خلال الأشهر الثلاثة الأولى من إنشائه.

١٩ - وشرع المركز في إطار تنفيذ استراتيجيته الجديدة، وبهدف تعميق فهمه لطرائق تعامل الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة في المنطقة دون الإقليمية مع التحديات المتصلة بحقوق الإنسان والديمقراطية، في تطبيق برنامج لزيارة مسؤولين رفيعي المستوى في مختلف البلدان (تعرف باسم ''أنصاف شهور لحقوق الإنسان والديمقراطية'') ويأمل المركز أن يقوم في إطار هذا البرنامج بزيارة عدد من البلدان بهدف الالتقاء بجميع الجهات الفاعلة والمحاورين في مجالي حقوق الإنسان والديمقراطية، وأن يشرح على الملأ ولايته واستراتيجيته الجديدة، وأن يجتمع بكبار المسؤولين الحكوميين ويتواصل مع وسائط الإعلام ويعقد دورات تدريبية هادفة في مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية. وكانت أولى هذه الزيارات إلى غابون من ٨ إلى ٢٣

نيسان/أبريل ٢٠٠٧. واستقبل وفد المركز بهذه المناسبة فخامة رئيس جمهورية غابون الحاج عمر بونغو أونديمبا، وناقش معه عدة مسائل تتعلق بتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية. ومن المقرر القيام بزيارات مماثلة لكل من غينيا الاستوائية وجمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو خلال العامين القادمين.

باء – أنشطة حقوق الإنسان

٢٠ – خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٧، صمم المركز ونفّذ برنامجا يهدف إلى حماية حرية وسائط الإعلام وتعزيز الحق في الحصول على المعلومات، وهما موضوعان رئي أنهما جديران بالاهتمام على سبيل الأولوية في هذه المنطقة دون الإقليمية. وفي شهري شباط/فبراير وآذار/مارس نظّم المركز ثلاث اجتماعات مع عدد من الخبراء في وسائط الإعلام في الكاميرون لاستطلاع سبل كفالة التمتع بحق الحصول على المعلومات في هذا البلد. وبدأت هذه اللقاءات في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧ باجتماع مع ممثلي وسائط الإعلام العامة ناقش فيه هؤلاء مع وفد المركز مسألة التحديات التي تواجه تنفيذ هذا الحق. وعقد اجتماع آخر في ١٤ آذار/مارس حضره ممثلو وسائط الإعلام الخاصة فضلا عن بعض الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

٢١ – ونظّم المركز، في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، حلقة عمل مشتركة مع وسائط الإعلام العامة والخاصة تبادل خلالها المشاركون الرأي حول أفضل الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها لإزالة العقبات التي تقيِّد إمكانية حصول وسائط الإعلام على المعلومات العامة. وأعربوا عن أملهم في أن تُزال كافة العقبات التي تقيِّد إمكانية حصول وسائط الإعلام على المعلومات العامة، مما سيخلق مناخا تزداد فيه معرفة السكان بالقرارات الحكومية والسياسات العامة التي تؤثر فيهم ويستطيعون التأثير فيها بدورهم.

٢٢ – وعقد المركز أيضا خلال زيارته لغابون يوما من التشاور حول حرية الصحافة والحق في الحصول على المعلومات اشترك فيه ٥٠ صحفيا من غابون. وبثّت وقائع هذا التشاور والمناقشات التي جرت فيه عبر التلفزيون الوطني على مدى ثلاثة أيام. وفي الكاميرون، وبمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة، قام المركز بتعميم المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أكثر من ٥٠ مؤسسة تعليمية (ابتدائية وثانوية وجامعية)، وتم توزيع رسالات المفوضة السامية لحقوق الإنسان وغيرها على نطاق واسع وحظيت بتغطية مكثفة في وسائط الإعلام المحلية.

٢٣ – واحتل العمل المتعلق بالتمييز مكانا بارزا وفقا لخطة العمل وخطة الإدارة الاستراتيجية اللتين وضعتهما المفوضة السامية. ونظّم المركز أنشطة مختلفة في هذا الشأن

لتوعية المنطقة دون الإقليمية بالحاجة إلى اتخاذ خطوات للقضاء على التمييز بمختلف أشكاله. وركّزت معظم الأنشطة على التمييز ضد المعوقين والأقليات والسكان الأصليين والمصابين بمرض الإيدز أو الحاملين فيروسه والمتأثرين بأي منهما. ونظّم المركز حلقة عمل في هذا الشأن في غابون يوم ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ركّزت على التمييز الذي يواجهه المصابون بالإيدز، وحضرها أكثر من ٥٠ من ممثلي الحكومة والبرلمان والجامعات والمجتمع المدني والسلك الدبلوماسي والفريق القطري للأمم المتحدة. وسعت حلقة العمل إلى معالجة التمييز الذي يتعرض له أحيانا مرضى الإيدز في المستشفيات واليتامي والأرامل الذين يخلفونهم وراءهم ووصمة العار التي يوصمون بها في المدارس والبيوت. وتم التشديد على الحاجة إلى تدريب مقدمي الرعاية والعاملين في المستشفيات وغيرهم ممن يتعاملون مع مرضى الإيدز لمنع انتشار الممارسات التمييزية على نطاق واسع. وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، نظّم المركز مؤتمرا في الكاميرون حول ”اتفاقية حقوق المعوقين: من أجل تحسين الحماية من التمييز والنبذ الاجتماعي“. وحضر الاجتماع برلمانيون وسفراء وممثلون عن حكومة الكاميرون وممثلون عن منظومة الأمم المتحدة وممثلون عن جمعيات المعوقين وأكاديميون وصحفيون، وتباحثوا في البدائل المتاحة لتحسين آليات حماية الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن بين الحلول المطروحة خُصّ بالذكر حق التعليم ووضع برامج تدريبية للمعلمين وإنفاذ المعايير القانونية الوطنية والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الجديدة.

٢٤ - ويظل الالتزام بتوعية الحكومات والجهات المعنية في المنطقة بشأن قضية التعذيب أحد الأعمدة الرئيسية في عمل المركز. وفي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، نظّم المركز، بالاشتراك مع السفارة البريطانية في الكاميرون ومنظمة غير حكومية هي الاتحاد الدولي المسيحي للعمل على إلغاء التعذيب، مؤتمرا تزامن مع يوم الأمم المتحدة الدولي لمساندة ضحايا التعذيب نوقش خلاله باستفاضة موضوع مسؤولية الحكومة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وحضر هذا المؤتمر الذي عُقد تحت عنوان ”مناهضة التعذيب: والتزام بالعمل“ السفراء المعتمدون لدى الكاميرون ورؤساء وكالات الأمم المتحدة ودبلوماسيون ومنظمات غير حكومية وحقوقيون وصحافيون وطلبة. وفي إطار هذا الحدث، أجرى المركز عدة مقابلات وعمّم معلومات عن طريق الإذاعة والتلفزيون والصحف والإنترنت لتوعية صناع القرار والمجتمع المدني والجمهور بشكل عام بشأن التعذيب، ولتشجيع دول وسط أفريقيا التي لم توقّع بعد على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على أن تقوم بذلك. وحفّز عمل المركز الصحف على نشر مقالات عن التعذيب في الكاميرون وأدى إلى مناقشة عامة واسعة النطاق حول هذه القضية.

٢٥ - وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، زار المركز بناء على طلب من أمانة صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب، مشروعا في الكاميرون يُنظر في تمويله. وجرت هذه الزيارة التفقدية لمركز إعادة التأهيل وإلغاء التعذيب الذي يتخذ من ياوندي مقرا له من أجل تقييم بعض العناصر مثل تجربة هذا المركز وموظفيه في إعادة تأهيل ضحايا التعذيب ومدى اتفاق ولايته مع الأنشطة المقترحة في طلب تمويله ووجود نظام لإدارة الأموال فضلا عن أنواع الضحايا الذين يقوم بمساعدتهم. وتمكّن المركز من إجراء هذا التقييم وإرسال تقرير إلى صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب يشتمل على المعلومات المطلوبة.

٢٦ - ونفّذ المركز عددا من الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز حقوق المرأة وتوعية سكان المنطقة بالمسائل الجنسانية وفقا لاستراتيجيته الجديدة. ونظّم المركز في هذا الشأن دورتين إقليميتين لتدريب المدربين في غابون ركّزتا على حقوق الإنسان ونوع الجنس. وعقدت أول دورة من ١٥ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ وحضرها ١٢ من العاملين في منظمات غير حكومية اختارهم المركز من الكاميرون وجمهورية الكونغو وغابون وغينيا الاستوائية. وعُقدت المرحلة الثانية من هذا التدريب من ١٢ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ومن المقرر عقد مرحلة ثالثة من هذا البرنامج في وقت لاحق من عام ٢٠٠٧ يجري بعدها تزويد المشتركين بمنح صغيرة ليبدأوا في تدريب المدربين المقبلين في بلدانهم. وقد مكّن هذا التدريب المدربين من تكوين شبكة دعم للإخصائيين الجنسانيين في وسط أفريقيا وتكوين مجموعة أكبر من المدربين والخبراء الجنسانيين في وسط أفريقيا. وكان المركز أيضا في طليعة المشاركين في الاحتفال باليوم العالمي للمرأة في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٧.

٢٧ - ونفّذ المركز أيضا أنشطة استهدفت تعزيز وإبراز أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة بالنظر إلى التفاوت الشاسع بين الثروات الطبيعية في هذه المنطقة دون الإقليمية والحالة الاقتصادية لمعظم سكانها. لذا شكّل موضوع الفقر جانبا هاما من برامج التوعية التي نظّمها المركز. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ نظّم المركز بمناسبة يوم حقوق الإنسان احتفالا رسميا تبعه أسبوع من الأنشطة تم خلاله توعية أكثر من ألف شخص من خلال المؤتمرات والتغطية الإعلامية بموضوعات من قبيل ''حقوق الإنسان، ونوع الجنس، والفقر'' و ''حقوق الإنسان والفقر في المناطق الريفية'' و ''الحكم واستراتيجية الحد من الفقر''. وأسهم المركز في التوعية بحقوق اجتماعية واقتصادية أخرى خلال العام، مثل الحق في الصحة وحقوق العمال.

جيم – الأنشطة المتعلقة بالديمقراطية وسيادة القانون

١ – العمليات الانتخابية

٢٨ – قدم المركز مساعدة كما نظم مشاورات في سياق تقييم الاحتياجات القطرية ومن أجل زيادة تدعيم العملية الديمقراطية في الكاميرون وغيرها من البلدان، وخصوصا فيما يتعلق بتثقيف الناخبين وآليات مراقبة الانتخابات، وهو ما جرى تعزيزه خلال الفترة المستعرضة. ونظم المركز في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في ياوندي مشاورة وطنية مع المجتمع المدني بشأن الانتخابات. واستفاد ما يزيد على ٢٠ منظمة غير حكومية من خبرة المركز بشأن دور الانتخابات في النظام الديمقراطي، وإدماج قواعد حقوق الإنسان في البرامج الانتخابية الوطنية، ودور اللجان الانتخابية، والاستراتيجيات التي يجب أن يتبعها أعضاء المجتمع المدني في المنطقة دون الإقليمية لكفالة انتخابات سلمية وحرة ومنصفة. وناقش الاجتماع أيضا القانون الانتخابي الذي اعتمده برلمان الكاميرون حديثا. وطلب أعضاء المجتمع المدني الذين حضروا المشاورة مزيدا من الدعم المؤسسي من المركز في مسألة الانتخابات، وتعهدوا بأن يعملوا بالتعاون مع المركز لكفالة توعية الجمهور العام بآليات الانتخابات وللمساعدة على تدريب عدد مختار من الجهات المعنية.

٢٩ – واستضاف المركز في ١٧ تموز/يوليه دورة لتدريب المدربين نظمتها اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والحريات لمراقبي الانتخابات التشريعية والبلدية. وضمت تلك الحلقة التدريبية ٢٠ مشاركا من مقاطعات الكاميرون العشر وكذلك اثنين من الميسرين من الهيئة الوطنية لمراقبة الانتخابات. وجرى تدريب المشاركين على أهداف ومنهجية مراقبة الانتخابات، والإطار المؤسسي والقانوني للمراقبة ومبادئها، وكذلك كيفية القيام بالمراقبة مع التركيز على اليقظة والشفافية والنزاهة.

٣٠ – وجرى تناول موضوع الانتخابات أيضا في الاجتماعات دون الإقليمية. وقام المركز في إطار اجتماعات الخبراء والوزراء التي عُقدت أثناء الاجتماع الثالث عشر لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بدور فعّال في مساعدة تلك الهيئة دون الإقليمية على وضع التوصيات التالية بشأن الانتخابات:

- اعتماد الإعلان المتعلق بدعم العمليات الانتخابية في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
- إنشاء وحدة الدعم الانتخابي في الجماعة

- اعتماد دليل المراقبين الانتخابيين في الجماعة
- اتخاذ القرار بشان بعثات المراقبة الانتخابية في الدول الأعضاء في الجماعة عند طلبها

٣١ - ونظم المركز في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ دورة نقاشية عن حقوق الإنسان والديمقراطية لنحو ٥٠ طالبا من معهد العلاقات الخارجية بالكاميرون، الذي يتمتع بتأثير كبير. وركّزت الدورة بصورة أساسية على الرابطة بين حقوق الإنسان والديمقراطية، واستهدفت تزويد الأعضاء في نادي حقوق الإنسان (رابطة حقوق الإنسان) التابع للمعهد بالمعرفة اللازمة لتوعية زملائهم الطلاب بشأن تلك القيم، خصوصا خلال عام ٢٠٠٧ وهو عام الانتخابات في الكاميرون، حين يكون موضوع المشاركة في الانتخابات موضوعا هاما بالنسبة للشباب. وأعرب الطلاب عن تقديرهم للمركز على هذه التوعية وعن أملهم في أن تعقد مناقشات من هذا القبيل بصورة أكثر تواترا في المستقبل من أجل توعية الجمهور العام بحقوق الإنسان والديمقراطية.

٣٢ - ونظم المركز في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٧، بناء على طلب المحاورين المحليين، مؤتمرا للحوار في الكلية العليا للإعلام في ياوندي بشأن دور ''الصحافة في فترة ما قبل الانتخابات''. وحضر المؤتمر ١٠٠ مشارك، معظمهم من هيئة التدريس والإدارة في الكلية وخبراء من المركز وطلاب وصحفيون. وخلال المؤتمر، تناول كل من المدير والمستشار الإقليمي المعني بالديمقراطية مسائل تتعلق بالقيم والواجبات الأخلاقية الصحفية، وركّزا على مسؤولية الصحفيين فيما يخص المعلومات التي ينقلونها خلال الفترة الانتخابية الحساسة. وركزت تلك المناسبة على الانتخابات البرلمانية والبلدية الكاميرونية التي كان المقرر إجراؤها في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وحظي عقد هذا المؤتمر باهتمام كبير في وسائط الإعلام، وكفل بذلك تعميما واسع النطاق للمعرفة التي ينقلها المركز عن تلك المسألة.

٢ - العدالة الانتقالية

٣٣ - تعزز الدور القيادي الذي يقوم به المركز في مسألة العدالة الانتقالية بعقد مؤتمر كبير هو الأول من نوعه، في ياوندي من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وحضره ما يربو على ٧٠ شخصا من ما يزيد على ٢٠ بلدا في العالم الفرانكوفوني. ونُظم هذا المؤتمر بالتعاون مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية ووزارة الشؤون الخارجية الفرنسية والإدارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا، وكان موضوعه: ''العدالة الانتقالية في العالم الفرانكوفوني: الحالة الراهنة''. وكان من بين المشاركين والخبراء الذين حضروا هذا المؤتمر خبراء مشهورون في هذا الموضوع، وأسفر المؤتمر عن توعية واسعة النطاق للناس في المنطقة دون الإقليمية بشأن المفاهيم المعقدة للعدالة الانتقالية والخيارات المتاحة للبلدان الخارجة من الصراعات

والحكم الاستبدادي. وقامت الإدارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا بنشر تقرير المؤتمر في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

٣٤ - وبناء على طلب قدمه مشاركون من منطقة وسط أفريقيا حضروا مؤتمر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ عن العدالة الانتقالية، نظم المركز بدعم من مقر مفوضية حقوق الإنسان في جنيف حلقة عمل لتدريب المدربين عقدت في ياوندي من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وخلال تلك الدورة، تلقى ١٦ من العاملين في مجال حقوق الإنسان من ثمانية من بلدان المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا تدريبا مركزا ومتعمقا في المسائل والمفاهيم الأساسية المتعلقة بالعدالة الانتقالية، بهدف إيجاد مجموعة مدربة من الخبراء الذين يمكن الاستعانة بهم لتقديم الدعم للحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية التي تتلتمس خطاها في مسائل العدالة الانتقالية. وانتهت حلقة العمل بقرار تنظيم تدريب ثان للمتابعة يُعقد في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧. وبمجرد أن يكتمل تدريب هؤلاء المدربين، يُتوقع منهم أن يديروا مؤتمرا دوليا عن العدالة الانتقالية من المقرر عقده في تلك المنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠٠٨.

دال - الخدمات الاستشارية والتعاون التقني

٣٥ - واصل المركز تقديم المساعدة التقنية للحكومات بناء على طلبها. وتراوحت هذه الطلبات ما بين مساعدة الوزارات المختصة المسؤولة عن وضع التقارير بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، والمساعدة في تدريب القوات الأمنية على الامتثال لحقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، تلقى المركز في أوائل عام ٢٠٠٧ طلبا رسميا من حكومة جمهورية الكونغو لتزويدها بمساعدة محددة في إنشاء هيئة وطنية لمراقبة حقوق الإنسان تُعنى بحقوق الطفل وكذلك في إعداد التقارير بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وفي معرض الاستجابة لهذا الطلب، يعتزم المركز إيفاد بعثة تقييمية إلى ذلك البلد في أواخر عام ٢٠٠٧.

٣٦ - وبالمثل، خلال بعثة المركز إلى غابون في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، طلبت الحكومة مساعدة تقنية لتدريب الموظفين في إدارة السجون وتدريب المسؤولين في فهم حقوق العمال المهاجرين وتوعية الجهات المعنية بمشكلة الاتجار بالأطفال. وطلب مسؤولون من وزارة العدل أيضا من المركز أن يساعد في تدريب الشرطة القضائية ومديري السجون وحراسها في فهم اتفاقية مناهضة التعذيب وكذلك مساعدة البلد في معالجة مسألة تعليم الأحداث الجانحين وإعادة إدماجهم في المجتمع. وسعت حكومة الكاميرون إلى الاستفادة من خبرة المركز في تدريب موظفي السجون والعاملين بالمؤسسات العقابية في مسائل حقوق الإنسان. وحديثا

جدا طلبت حكومة غينيا الاستوائية من المركز إيفاد بعثة تركز، من بين جملة أمور، على تدريب القوات الأمنية وإدارات السجون على كيفية الامتثال لاتفاقية مناهضة التعذيب.

٣٧ - ولمواصلة الاستجابة لاحتياجات وطلبات الحكومات في المنطقة، اعتمدت أيضا استراتيجية لعقد مشاورات منتظمة رسمية وغير رسمية مع سفراء المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، نُظمت مشاورة لمدة يوم واحد في مقر المركز في ياوندي، حضرها ممثلو ثمانية بلدان وساهموا في تطوير استراتيجية المركز في استبانة مجالات القلق الرئيسية المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية. وكان الاجتماع مفيدا لتسجيل التحديات التي تواجهها مختلف بلدان المنطقة دون الإقليمية في مجال حقوق الإنسان، ولزيادة الوعي لدى المركز بأولويات كل بلد. وعمل الاجتماع أيضا على زيادة ثقة الحكومات في المركز واعتمادها عليه وعلى زيادة الوعي بالقضايا التي ينبغي إعطاؤها أولوية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وظلت المشاورات غير الرسمية تعقد مع ممثلي تلك الحكومات باستمرار طوال العام.

٣٨ - وطلبت الاستفادة بخبرة المركز وخدماته أيضا المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة، وتُبذل الجهود حاليا للاستجابة لجميع تلك الطلبات. وقد استفادت من هذه المساعدة مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في الكاميرون وغابون، على سبيل المثال. ففي الكاميرون، كان المركز من ٤ إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ واحدا من المدربين والخبراء الرئيسيين في حلقة عمل كبرى نظمتها أمانة الكمنولث لصالح اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والحريات في الكاميرون. وقد عقدت حلقة العمل تلك في ياوندي وضمت خبراء في حقوق الإنسان من أنحاء أخرى من الكمنولث وركزت على ضرورة الالتزام بمبادئ باريس. وتزامنت تلك الحلقة أيضا مع دورة توجيهية لموظفي اللجنة الحديثي التعيين، فزودتهم بقاعدة المعارف اللازمة لمساعدتهم على التعامل مع القضايا الملحة المتعلقة بحقوق الإنسان.

٣٩ - وقد سعى المركز في جميع تعاملاته مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في المنطقة دون الإقليمية، إلى زيادة الوعي بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وضمان فهمها فهما جيدا، واضطلع لهذا الغرض بعدد من الأنشطة. فعلى سبيل المثال، نظم المركز في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧ لقاء عرض فيه فيديو بعنوان ''الهيئات المنشأة بمعاهدات؛ التعريف بحقوق الإنسان''، وتلت هذا العرض مناقشات. وكان الهدف هو زيادة الوعي لدى العاملين في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان بالعمل الذي تقوم به هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات. وحضر هذا اللقاء ممثلو السفارات المعتمدة لدى الكاميرون ومنظمات المجتمع

المدني وطلبة. ووجه المشاركون أسئلة تتعلق بعمل الهيئات المنشأة بمعاهدات ودور المنظمات غير الحكومية في تقديم تقارير بديلة ودعم المركز لمنظمات المجتمع المدني في تقديم التقارير.

هاء – عمل المركز في مجال تعزيز السلم والأمن في وسط أفريقيا

٤٠ – واصل المركز تقديم دعمه للجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وفي مؤتمر قمة دُعي إليه المركز وعقد في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧ في سان تومي وبرينسيبي بشأن السلم والأمن في وسط أفريقيا، تقرر تشجيع السعي إلى إقامة شراكة فعّالة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وأيد المؤتمر أيضا ''مبادرة سان تومي وبرينسيبي'' المتعلقة بإنشاء صك قانوني للرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا، وكذلك مدونة السلوك لقوات الأمن والقوات المسلحة في وسط أفريقيا. ويعتزم المركز حضور الاجتماع التالي المقرر عقده من ٣ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في ياوندي.

٤١ – وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وفي إطار اجتماعات الخبراء والوزراء لمؤتمر القمة الثالث عشر للجماعة الاقتصادي لدول وسط أفريقيا، ساعد المركز في وضع توصيات عن السلم والأمن تتعلق من بين جملة أمور بكفالة فعالية القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا عن طريق إقامة مقر إقليمي ولواء إقليمي كإسهام من الجماعة في القوة الأفريقية الدائمة، وكذلك إقامة وحدة لنظام الإنذار المبكر ضمن آلية الجماعة.

٤٢ – ودُعي المركز إلى المشاركة في مؤتمر عن الاستراتيجية والدفاع والأمن وإدارة الصراعات، نظمه طلاب جامعة ياوندي الثانية. وناقش المؤتمر معايير حماية النساء أثناء الصراعات وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في أفريقيا. وأعرب الطلاب عن تقديرهم لمشاركة المركز ووردت منهم ملاحظات إيجابية.

واو – برنامج التدريب الداخلي

٤٣ – يدير المركز، منذ ٢٠٠١، برنامج تدريب داخلي ناجحا لطلاب الدراسات العليا والناشطين في مجال حقوق الإنسان وممثلي الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني من العاملين في مجال تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون في المنطقة دون الإقليمية. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، استقبل المركز ٨ متدربين داخليين: اثنان من جمهورية أفريقيا الوسطى وأربعة من الكاميرون وواحد من غينيا الاستوائية وواحد من إيطاليا. وكانوا جميعاً محامين وناشطين في مجال حقوق الإنسان ممن لديهم سجل مرموق في مجال عملهم. وقد عدّل المركز خطة تدريب المتدربين الداخليين ونظام قبولهم، فأصبح

التدريب يستمر لمدة شهرين قابلة للتجديد حتى ستة أشهر، وذلك من أجل ضمان احتفاظ المتدرب بما يكتسبه من مهارة واستمراره في الانخراط في مجال حقوق الإنسان بأكبر قدر ممكن من الفعالية. وقد زادت هذه الطريقة من كفاءة حكومات وإدارات المنطقة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وخبراتها في هذا المجال، كما زادت من بروز عمل المركز.

٤٤ - وما زال المركز يتلقى العديد من الاستفسارات وطلبات الالتحاق ببرنامج التدريب الداخلي من خارج المنطقة، وخصوصاً من كندا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا. ومع أن هذا البرنامج مصمم بصفة رئيسية لمواطني الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فإن المركز يولي الاعتبار للطلبات الواردة من خارج المنطقة دون الإقليمية كوسيلة لبناء الشراكات وتعزيز تلاقح الأفكار مع مراكز التفوق في أماكن أخرى.

زاي - المعلومات والوثائق

٤٥ - تتضمن استراتيجية المركز الجديدة للتوعية، التي تهدف إلى تسليط الضوء بالشكل المناسب على المركز وعمله الحاسم الأهمية، حملة إعلامية مدروسة وخطة شاملة لإشراك وسائط الإعلام، إذ اعتبرت مشاركتها ضرورية، لا سيما بسبب الدور الأساسي الذي تؤديه في تثقيف الحكومات والمواطنين في المنطقة بخصوص حقوقهم. وعلى مدى العام، أجرى المركز اتصالات منتظمة مع رؤساء المراكز الإعلامية ومع صحفيين مختلفين، كما ظهر موظفو المركز في لقاءات منتظمة على الهواء مباشرة لمناقشة مختلف مفاهيم حقوق الإنسان وتثقيف الجمهور بشأن الحاجة إلى حملة توعية واسعة النطاق بخصوص قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية. واتبع المركز استراتيجية أخرى على مدى العام الماضي تمثلت في تنظيم ''أيام الباب المفتوح'' حيث يدعو المركز الجمهور إلى مكاتبه للائتمار والتشاور حول مواضيع مثل تعليم حقوق الإنسان في المدارس، والشباب وحقه في التمتع بالصحة، وحرية الصحافة، وحقوق المرأة، والهيئات المنشأة بمعاهدات، والتمييز العنصري، والحق في الحصول على المعلومات، وحقوق ذوي الإعاقة، والتمييز، والتعذيب، ومواضيع أخرى لها علاقة خاصة بالمنطقة دون الإقليمية. ومن بين أنشطة التوعية الأخرى التي نفذها المركز خلال العام الماضي الاحتفال بالأيام الخاصة لحقوق الإنسان، كاليوم الدولي للمرأة واليوم الدولي للسلم، وقد ساعد اتّباع هذه السياسة المركز على فرض دوره القيادي في المنطقة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية.

٤٦ - وبلغت شهرة المركز مستويات جديدة من التحليق بافتتاح موقعه على الإنترنت في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ في حفل أثار اهتمام وسائط الإعلام في كافة أرجاء المنطقة بصورة لم يسبق لها مثيل وجمع بين شخصيات من الأوساط الحكومية والدبلوماسية والمهنية والمجتمع

المدني. وفي حفل نظمه، في ياوندي، وزير الاتصالات، نجوه مويل إبينيزير، ووزير الدولة لإدارة السجون، إيمانويل نغافيسون بانتار، نوّه وأشيد علناً بمساهمة المركز في تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في الكاميرون والمنطقة دون الإقليمية. ورحب وزير الاتصالات بما قد يكون لموقع المركز الشبكي من أثر هام على الإعلام والتعليم والتدريب ودعا الجمهور إلى الاستفادة من المرافق التي يوفرها المركز.

٤٧ - ولدى المركز في المبنى الذي يحتله مرفق وثائقي ومكتبة مراجع متواضعان، يُلجأ إليهما بكثرة باعتبارهما مصدرين للمعلومات والوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية متاحين لأفراد الجمهور داخل الكاميرون وفي المنطقة دون الإقليمية على حد سواء. ويستقبل المركز الوثائقي باحثين يعملون في قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، كما يستقبل طلبة جامعيين. ومنذ بداية عام ٢٠٠٧، استقبل المركز الوثائقي أكثر من ١ ٠٠٠ زائر بينما سجل عدد الزائرين المنتظمين المسجلين زيادة حادة من ١٠ زائرين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى أكثر من ١٠٠ زائر في آب/أغسطس ٢٠٠٧. وتعزى هذه الزيادة بصورة رئيسية إلى شهرة المركز المتزايد.

رابعا - إقامة الشراكات

ألف - التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

٤٨ - وفقا لمذكرة التفاهم الموقعة في تموز/يوليه ٢٠٠٢ بين المفوضة السامية لحقوق الإنسان والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، واصل المركز في السنة المستعرضة تقديم المشورة والمساعدة التقنية إلى أمانة الجماعة الاقتصادية من أجل إيجاد بيئة مواتية لصياغة مبادرات دون إقليمية متعلقة بحقوق الإنسان وتنفيذها.

٤٩ - ومن ٣٠ أيار/مايو إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، شارك المركز وألقى كلمة في مؤتمر القمة الثالث عشر للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الذي انعقد في برازافيل، وحضره خبراء ووزراء من المنطقة دون الإقليمية. وساهم المركز في اقتراح توصيات بشأن السلم والأمن والانتخابات والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وشبكة برلمانيي وسط أفريقيا، وحرية الحركة، والاتجار بالبشر ولا سيما بالنساء والأطفال، والمسألة الجاري البحث فيها بشأن تحويل وضعية أمانة الجماعة. وتمكّن المركز أيضاً من تحديد مجالات التعاون الممكنة مع هذه المنظمة الإقليمية. وكانت مديرة المركز قد التقت قبل ذلك، في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أثناء مهمة ذهبت فيها إلى غابون، بالأمين العام للجماعة، ودعا هذا الأخير المركز إلى عرض استراتيجيته خلال مؤتمر قمة الجماعة.

باء – التعاون مع السلك الدبلوماسي والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني

٥٠ – بذل المركز جهوداً عديدة للتواصل مع المجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية الموجودة في المنطقة. فعلى سبيل المثال، ساهم المركز، من خلال مشروعه الخاص ببناء قدرات المجتمع المدني، في تعزيز الشراكات بين منظمات المجتمع المدني وبعض السفارات في الكاميرون.

٥١ – وفي ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، شارك المركز في منتدى نظمته سفارة الولايات المتحدة حول دور المنظمات غير الحكومية في الكاميرون، جرى خلاله بحث دور الرقيب الذي تضطلع به هذه المنظمات. وكذلك في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، عقد المركز جلسات تدريبية ضمن حلقة دراسية نظمها المجلس البريطاني لمجموعة من المنظمات الكاميرونية غير الحكومية حول كيفية إعداد التقارير الموازية لتقديمها إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات.

٥٢ – وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، اجتمعت المديرة بوفد مفوضية الاتحاد الأوروبي في الكاميرون لمناقشة المرحلة الثانية من مشروع برنامج تحسين ظروف الاحتجاز واحترام حقوق الإنسان وبحث فرص التعاون. وهذا البرنامج هو مشروع أعده الاتحاد الأوروبي بهدف تحسين إقامة العدل وظروف الاحتجاز في ١٠ سجون في الكاميرون، ويشترك في تمويله مع حكومة الكاميرون، ويسعى المشروع إلى تحسين المؤسسات القضائية والعقابية عن طريق التدريب على تطبيق قانون العقوبات الذي اعتمد مؤخراً والعقوبات البديلة، وتوفير المعلومات للجمهور وتوعيته، وتقديم المساعدة إلى السلطة القضائية والمشورة القانونية إلى المواطنين. ويهدف المشروع أيضاً إلى تحسين ظروف الاحتجاز من ناحية خدمات الرعاية الصحية والتغذية والتعليم والتدريب المهني والأنشطة المدرة للدخل. ومن المقرر عقد دورات تدريبية لمدربي موظفي السجون في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وسوف تحظى حالة الفئات الضعيفة داخل السجون، ولا سيما الأطفال والنساء، بالاهتمام على سبيل الأولوية من أجل ضمان عودتهم إلى الاندماج في المجتمع.

٥٣ – وقد بدأت عملية التعاون مع المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للفرانكوفونية حيث أجرى المركز ثلاثة اجتماعات مع هذا المكتب المتخذ من ليبرفيل مقرا له، وذلك أثناء مهمة ذهب فيها إلى غابون في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وقد ساعدت المنظمة الدولية للفرانكوفونية المركز على تنظيم بعض أنشطته. ويبحث الطرفان حالياً في سبل إقامة برامج مشتركة حيث إن حقوق الإنسان هي من أولويات كل منهما.

جيم – التعاون مع وكالات الأمم المتحدة

٥٤ – اضطلعت الشراكة القوية بين المركز ووكالات الأمم المتحدة في الكاميرون وفي المنطقة دون الإقليمية بدور هام في دعم الجهود المبذولة من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في وسط أفريقيا. وجرى تنفيذ العديد من الأنشطة مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري. ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، نظم المركز، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ووزارة الصحة العامة في الكاميرون، وفريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مناقشة مؤتمرية حول ”مبادئ وتدابير تقديم حماية أفضل للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من التعرض للتمييز“.

٥٥ – وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، خلال الاحتفال باليوم العالمي للاجئين، انضم المركز إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل الدفاع عن حقوق اللاجئين. وشارك المركز في الاحتفالات التي نظمتها المفوضية وقدمت خلالها اثنتا عشرة مجموعة، تمثل مختلف جنسيات اللاجئين في الكاميرون، سلسلة من العروض والمعارض. ومن الجدير بالذكر أن عدداً متزايداً من طالبي اللجوء في الكاميرون بات يتصل بالمركز طلباً للمشورة. ويتعاون المركز، بالتالي، تعاونا وثيقا مع المفوضية في هذه المسائل وما يتصل بها.

٥٦ – واحتفالاً بيوم الطفل الأفريقي في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ انضم المركز إلى فريق الأمم المتحدة القطري لمناقشة اتفاقية حقوق الطفل وموضوع مساءلة الدول. وأجريت مناقشات مع ممثلي المجتمع المدني المهتمين بالإبلاغ عن مدى تنفيذ الاتفاقية.

٥٧ – وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٧، نظم مركز الأمم المتحدة للإعلام في ياوندي مؤتمراً قدم المركز دون الإقليمي فيه عرضاً عن الجهود التي تبذلها مفوضية حقوق الإنسان لدعم الدول الأعضاء من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٥٨ – ويشارك المركز بفعالية في أعمال أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في الكاميرون، متوليا، على أساس التناوب، رئاسة الاجتماعات العادية التي توفر منتدى مفيداً للتوعية بالقضايا الشاملة المتصلة بحقوق الإنسان والديمقراطية والتنسيق بينها. وقد اغتنم المركز هذه الفرصة لإلقاء الضوء على مسائل تعميم مراعاة حقوق الإنسان مع التركيز بصورة خاصة على الإجراء رقم ٢. ويتألف مشروع الإجراء رقم ٢ الذي ينفذه المركز من العناصر الرئيسية التالية: بناء قدرات موظفي برنامج أفرقة الأمم المتحدة القطرية في النهج القائم على حقوق الإنسان، واستقصاء حالة تقديم التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان في

الكاميرون، وتقييم نظم حقوق الإنسان الوطنية. وقد بدأ التخطيط لتنفيذ المشروع في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

٥٩ - وشارك المركز في العديد من اجتماعات أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعرض فيها منظور حقوق الإنسان في مختلف القضايا وزاد من التوعية والمعرفة بحقوق الإنسان بما في ذلك لأغراض البرمجة. وإضافة إلى ذلك، تولى المركز القيادة في عدة من أنشطة أفرقة الأمم المتحدة القطرية: اليوم العالمي لحرية الصحافة، ومؤتمر عن الهجرة، واليوم الدولي لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونماذج محاكاة مؤتمرات الأمم المتحدة في المدارس.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٠ - قرر المركز، بقيادته الجديدة، التركيز على قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية التي قد تأتي بنتائج ثابتة ومستدامة ولها أثر سريع على المنطقة برمتها، مع الامتثال بالكامل لخطة الإدارة الاستراتيجية وخطة العمل اللذين وضعتهما المفوضية السامية. وتهدف استراتيجية المركز الجديدة إلى وضع نظم واقعية وفعالة وسهلة الاستخدام من أجل سد ثغرة المعرفة لدى الحكومات وغيرها من الجهات المعنية فيما يتعلق بتقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والتأكد من تصديق الحكومات على جميع الآليات الدولية لحقوق الإنسان وإدراجها في تشريعات وطنية وفهمها وتطبيقها. وتسعى الاستراتيجية الجديدة إلى ضمان حصول أكبر عدد ممكن من الجهات المعنية على التدريب والمعرفة بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية. وتهدف أيضاً إلى ضم الحكومات والمؤسسات الوطنية وشركاء آخرين إلى القافلة وللمشاركة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٦١ - وفي عام ٢٠٠٧، نجح المركز في تحقيق أهدافه الاستراتيجية بمختلف الوسائل. وأعيد تشغيل برنامج الديمقراطية مع التركيز على دعم جهود ومبادرات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وحكوماتها لبناء سلام دائم ومعالجة قضايا الفساد في منطقة وسط أفريقيا. وساهم المركز في سد ثغرة المعرفة الإقليمية فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية ومعالجة قضايا الإفلات من العقاب، وقوانين تعويض الضحايا والعفو من خلال حلقتين دراسيتين عن العدالة الانتقالية أسفرتا في الوقت نفسه عن زيادة أهمية المركز إلى حد بعيد ولا سيما في أعين الشركاء دون الإقليميين والدوليين الذين أبدوا منذ ذلك الوقت بوضوح اهتمامهم بمواصلة التعاون مع المركز في الأمد الطويل. وقدم المركز دعماً مباشراً إلى البرلمانيين، كما ساهم في زيادة مشاركة أكثر الفئات ضعفاً وتهميشاً في العمليات الديمقراطية الحاسمة الأهمية، وأيَّد تدعيم المنظمات غير الحكومية ذات المصداقية.

٦٢ - وركز برنامج حقوق الإنسان على تدعيم أطر حقوق الإنسان الوطنية وبناء قدرات الوزارات الحكومية المخولة سلطات خاصة بحقوق الإنسان، وقدرات المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، والجهات الفاعلة الرئيسية، والجمهور عموماً، ولا سيما من أجل معالجة مسائل الإفلات من العقاب والتمييز والفقر. ووسع المركز نطاق شراكته مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية عبر التدريب على استخدام النهج القائم على حقوق الإنسان، وتقديم المشورة والدعوة لدعم حقوق الإنسان من خلال تحسين عملية تقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات وتعزيز مصداقية واستقلالية مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية بالإضافة إلى إقامة برنامج لحماية أكثر فئات المجتمع ضعفاً وتهميشاً في المنطقة دون الإقليمية.

٦٣ - وقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٥٨/٦١ إلى الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ''توفير أموال وموارد بشرية إضافية ضمن مفوضية الأمم المتحدة القائمة لحقوق الإنسان لتمكين المركز من تلبية الاحتياجات المتزايدة في مجالي تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ونشر ثقافة الديمقراطية وسيادة القانون في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، بصورة إيجابية وفعالة''. ويجب بالتالي بذل الجهود لضمان تنفيذ ذلك القرار تنفيذاً كاملاً. وسيتيح ذلك للمركز تنفيذ كامل أعماله المقررة وكفالة استمرارية مشروعيته ودوره القيادي في المنطقة في مجالي حقوق الإنسان والديمقراطية.